



# المكتبة الأزهرية

مخطوطة

نتيجة المفاوضة لبيان شرط المعارضة

المؤلف

حسن بن عمار بن علي (الشترنبلاي)

الضمان كما في الدايغ وكذا في الذخيرة انتهى ومثله في المسوط  
 للسرخسي حيث قال وعلى هذا الورق الموع السفيينة التي  
 الموضع الذي يحمل الطعام منه فان لم يكن رب الطعام معه  
 فلا اجر للملاح وان كان رب الطعام معه في السفينة فله  
 الاجر بقدر ما سار لان العمل قد صار مسلما بنفسه ويقدر  
 الاجر بحسبه انتهى وقال في خزانة المفتين كان ابو حنيفة  
 يقول في الكرا الى حكمة المشرفة لا يعطيه الاجر حتى يرجع من  
 حلة المشرفة وكان يقول كذلك في سائر المحولات على ظهر او  
 دابة او سفينة ثم رجع عنه وقال كلما سار فسير له من الاجر  
 شئ معروف له ان يأخذه وهو قول صاحبيه وسواء كان الاجر  
 دراهم او نيايا او حيوانا او اواني ببعض عمله بان فات في الطريق  
 يرد عليه من الدراهم بقدر ما عرف انتهى **فقد**  
 نص المسئلة ولا احتياج الى المزيد عليه  
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله  
 الايتام والملايكه والصحابه  
 والتابعين وسلم دائما ابدا  
 الى يوم الدين والحمد لله  
 رب العالمين  
 ربي محمد الله  
 وعونه  
 وحسن  
 توفيقه  
 ٢٢٢  
 ٢٢٢  
 ٢٢٢

نتيجة

نتيجة المفاوضة لبيان شرط

المفاوضة وتحرير كلام الهداية  
 للعلامة المحقق

الشيخ حسن  
 الشربلالي  
 الحنفى  
 عفاة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
**الحمد لله** الفنى عن الكليات المتزه عن الشريك والمعين  
 من يد الكرب بالطافة الحفياث كاشفت الضرر والملوي عالم  
 السرور والنجوى والصلوة والسلام على سيد المرسلين وعلى سائر  
 الانسا الكرام وعلى اله واصحابه السادة الاعلام **وبعد**  
 فيقول العبد الضعيف حسا ومعنى حسن الشربلالي ازال  
 الله عنه ما صر كسبا ومضى **هذه** مسئلة محررتها  
 وليسان الحكم سطرته بالاحتياج اليها عند المفاوضة **سميتها**  
 نتيجة المفاوضة قال ابن قسيمة سميت اى شركة المفاوضة  
 بذلك من قولهم تفاوض الرجلان في الحديث اذا اشترعا فبدميها  
 وقيل من قولهم قوم قرضي اى مستورون قاله النووي في التمهيد  
 وفي المفرغ تفاوض الشركان تساويا واشتقاقها من قبض  
 الماء واستغاضة الخبر خطأ انتهى بشرطها تساوي المفاوضين  
 في التقدين وبارت احدهما نقدا زاد نصيبه بمجر موت مورثه  
 فانقلبت المفاوضة عننا فهو التحقيق لوجود ملكه بخلاف ما  
 لو وهب له فانه لا بد من قبض الهبة اذ لا ملك للهبة بدون  
 قبضها وكان القبض ليس شرطيا في المروث **وقد** قال في الدرر  
 والفرق وان ملك احد المفاوضين بارت او هبة ما صح فيه  
 الشركة وقبض عطف على ملك صارت المفاوضة عننا المروث  
 المساواة المدبر في المفاوضة انتهى **فقلت** انهما من احسن

بجدة

العبارات بالعناية عدل بما عن عبارة الهداية لما حصل  
 فيها من اختلاف فهم ذوي الدراية غير ان زيادة القبض  
 فيها غير مرضية مع قوله وان ملكه لان الملك لا يكون في الموهوب  
 الا بقبضه واما الموروث عيناً فملكه قد حصل للمورث بمجرد  
 موت مورثه لدخوله في ملكه دخولا قهريا ولا بد لاخذ  
 عليه حساب ولا معنى والقبض يشترط ايضا الفير المقايض  
 فلم يكن لزيادة القبض معنى في العين المتقد الموروث  
**وقد جعل صاحب الدرر القبض قيد في الموروث والموهوب**  
 لقوله وقبض عطف على ملكك **ولما** كانت عبارة صدره  
 الشرعية في منته مسأوية لعبارة الدرر اخترت عن شمول  
 القبض للموروث فقال القبض شرط في الهبة وهذه عيارته  
 وان ورث احداهما او وهب له ما صنع فيه الشركة وقبض  
 صارت عنانا القبض شرط في الهبة انتهى **وكذلك**  
 قال ابن كمال بانها **م** وان ورث احداهما او وهب له ما  
 صنع فيه الشركة وقبض **ش** اي الموهوب **م** صارت  
 عنانا انتهى **وكذلك** لم يذكر القبض مع الملك في شرح الدرر  
 ومجمع العمريت ودرر البحار ومواهب الرحمن **وعبارت علم**  
 واذا ملك ما تصعب به الشركة صارت عنانا انتهى لان  
 الميطل للمفاوضة زيادة مال احداهما تصعب به  
 الشركة والزيادة تحصل بالموروث بدون اقباض احد  
 ملك الموروث بمجرد موت المورث وكان الملك كاقبال انقلاب  
 المفاوضة عنانا بزيادة مال المالك بقبض الموهوب  
 ويدخل الموروث في ملك الوارث بدون قبض **هذا**  
 وصاحب الهداية رحمه الله اراد بسط العبارة مع بيان  
 الوجه توفيق للقبض تحيلها ما لم ترده وقد يقال بل ولاية  
 تحمله من اشتراط قبض الدراهم المورثة وحيلها كالموهوب  
 اذ ياباه بيان الوجه الذي يصرح صاحب الهداية به  
**وهذه عبارة** الهداية وان ورث احداهما ما تصعب به الشركة  
 او وهب له ووصل اليه بطلت المفاوضة وصارت عنانا

لهفات المساوات فيما يصلح راس المال انتهى **فأقادت**  
 الهداية قوات المساواة في الموروث بمجرد موت المورث  
 لملك الوارث ذلك حسيه واما الموهوب فلا يفتى المساواة  
 به حتى يصل اليه الموهوب له بنسلك الوارث لان الهبة  
 لا تملك الا بالقبض فكان القبض شرطا في الهبة فقط في كلام  
 الهداية لقول الشيخ اكل الدن في العناية **وقوله** يعني صاحبها  
 الهداية وان ورث احداهما لا بالتعيين اي المال الذي يصنع  
 فيه الشركة كالدراهم والدنانير والقلوس المتفقة بطلت  
 المفاوضة لما ذكر في الكتاب انتهى **والمنكوب** في الكتاب يعني  
 الهداية قوات المساواة فيما يصلح راس المال فجعل الشرط  
 فيه الميراث دون القبض في الموروث لوجود ملكه بمجرد موت  
 المورث **ولم يذكر الاكمل الهبة** لظهور امرها وهو اشتراط  
 قبضها اذ لا تملك بدونه فكان شرطا لوصول اليد المذكور  
 في الهداية بقوله او وهب له ووصل اليه عفا بالموهوب  
**وعبارة الاتفاق** فيها قوله وان ورث احداهما ما لا تصعب  
 فيه الشركة او وهب له ووصل اليه بطلت المفاوضة  
 فصارت عنانا هذا لفظ القدر في مختصره انتهى وهي  
 لا تحالف فاشترط به الاكمل للمحل الذي بيناه ثم قال  
 الاتفاق في قال في شرح الطحاوي ولو استيفاد احداهما اما لا  
 بالميراث او بالهبة او الوصية او الصدقة فانه ينظر ان كان  
 ذلك المال مما لا يصعب عليه عقد الشركة لم تطل المفاوضة  
 وان كان مما يقع عليه عقد الشركة لم تطل ايضا حتى يصل  
 اليه بطلت المفاوضة وصارت شركتهما عنانا انتهى  
**وهذه** تحتمل تخصيص القبض بغير المورث لما ذكره الاكمل  
 فلا مخالفة وقال في مختصر الطحاوي وان ورث كل واحد  
 منهما بعد ذلك او طرأ على ملكه من غير شركتهما كان له خاصة  
 دون صاحبه ولا يفسد ذلك شركة المفاوضة حتى يقبضه  
 انتهى **وهي** تحتمل ما قاله الاكمل فلا مخالفة في تخصيص القبض  
 بغير المورث **وكذلك** قول شمس الامية السخري في الميسر  
 ولاشركه فيما ورث او وهب له او كان جائزا له اي من نحو



سلطان او هدية الا عند ابن ابي ليلى ثم قال ولا يفسد  
 ذلك المفاوضة الا ان تكون دراهم او دينار وقد قبضه  
 معناه ولم يكن ديناً وهذا بنا على ما بينا انه متى اخضع  
 احدهما ملكه مال يصلح ان يكون رأس مال الشركة يفسد  
 به موجب المفاوضة فتبطل المفاوضة انتهى **وهذا**  
 ايضاً يحتمل ما قاله الشيخ اكمل الدين رحمه الله تعالى مخالفة  
 في تخصيص القبض بغير الموروث من نقد **وقد ازال الشبهة**  
 الامام السفت في النهاية رحمه الله بقوله وان ورث  
 احدهما ما لا تصح به الشركة اي بالمال الذي تصح فيه الشركة  
 كالدراهم والدينار والفلوس الناقصة بطلت المفاوضة  
 وان ورث احدهما عوضاً لا يفسد به المفاوضة وكذا الموروث  
 ديناً هو دراهم او دينار لا يفسد به المفاوضة كما يقضيه  
 الدين لان هذه المفاوضة لا تمنع ابتداءً فكذا لا يفسد بقا  
 كذا في المصباح انتهى **فقد اطلق** الموروث عن قيد القبض  
 بقوله وان ورث مالا كالدراهم بطلت المفاوضة ثم فصل  
 بينه وبين الدين الموروث بالفرض فقال عقبه وان ورث  
 عوضاً لا يفسد به المفاوضة وكذا الموروث ديناً هو دراهم  
 لا يفسد ما لم يقبض الدين لان هذه المفاوضة لا تمنع  
 ابتداءً فكذا لا يفسد بقا انتهى **ولا شك** ان من ورث  
 ديناً او دراهم وهي بمنزلة مورثه وكان بيده دراهم غيرها  
 لا يصح ان يعقد المفاوضة مع من له مثل ما بيده فقط  
 لزيادة مال الوارث بما تركه مورثه فقد لم ينظر اليه  
 ولا بيده لفضله على ما عقد به الشركة مع الآخر **فهذا**  
**ظهر الامر** وزال به الاشتباه عن المراد في كلام الهداية  
**وبذلك ينظر** في قول الامام الشافعي في الكافي وتصير المفاوضة  
 عتاقاً ان وهب لاحدهما او ورث ما صح فيه للشركة **اعلم**  
 انه اذا وصل اليه احد المتفاوضين مال يصلح رأس مال  
 الشركة كالدراهم والدينار بالارث او الهبة او الصدقة  
 تبطل المفاوضة وتصير عتاقاً لان المساواة فيما يصلح  
 رأس مال الشركة شرط للمفاوضة ابتداءً وبقا وقد فات  
 وانما تبطل اذا قبض الدراهم والدينار فان لم يقبضها

لم تبطل

لم تبطل لان الدين لا يصلح رأس مال المفاوضة فاذا قبضها  
 الا ان ازداد مال احدهما من جنس رأس مال المفاوضة  
 فتبطل المفاوضة وبهذا اوضح ان قوله في الهداية وصل  
 اليه يرجع الى الهبة والارث وان كان المورث او ه  
 الموروث لا يصلح رأس مال الشركة كالفروض والعقار  
 والدين لا تبطل المفاوضة لان المساواة فيما لا يصلح  
 رأس مال الشركة ليست بشرط للمفاوضة انتهى لان  
 ما نسبته الى الهداية غير مسلم وذلك لانه بعد ما ذكر تفصيل  
 الهداية بطلت المفاوضة بفوات المساواة فيما يصلح  
 رأس المال بوصوله اليه قال صاحب الكافي الشافعي فان  
 لم يقبضها لم تبطل المفاوضة لان الدين لا يصلح رأس مال  
 المفاوضة فاذا قبضها الا ان ازداد مال احدهما انتهى  
**حكم** بمعنى وصف الدراهم الموروثة على الدراهم والدينار  
 بانها دين وهي عتق **ثم** قال وان كان المورث او الموروث  
 لا يصلح رأس مال الشركة كالفروض والعقار والدين لا  
 تبطل المفاوضة **فقد** حكم على التقدير الموروث انه قبل قبضه  
 دين وجعله مثل ما في الدسم والعقار بعد ذلك وهذا  
 غير مرضي الهداية **فلم** نسلم دعوى الكافي على الهداية  
**والرد عنها** بالفتاوى والنهاية كما استاه **وقد** تبع الكمال  
 ابن المهام صاحب الكافي فقال الكمال وان ورث احدهما  
 ما لا تصح به الشركة فقبضه بطلت المفاوضة وصارت  
 عتاقاً وكذا اذا وهب لغيره او تصدق عليه او اوصى  
 له به او زادت قيمة دراهم احدهما اليسر على دراهم الآخر  
 السود او ديناراً قبل السراكل ذلك اذا وصل اليه  
 وانما بطلت لفوات المساواة فيما يصلح رأس مال الشركة  
 او المساوات شرط ابتداءً وبقا انتهى **فجعل** الفعلة المظلمة  
 عدم المساواة وهي حاصلة في الموروث بمجرد الموت  
 فقد ايدون قبض لانه ليس في يد غير الوارث اصلها  
 لا حقيقة ولا حكماً ولا احد يكون مورثاً لذلك لسبب  
**ولذلك** تبع الكافي محسن صدر الشريعة يعقوب بن ابي شاذان  
 فاعترض عليه به وقال انه لا وجه لتخصيص صدر الشريعة

شبهة

الهبة بالقبض ويجعل الموروث مثل الهبة نظراً للدين **وكذلك**  
 آخر جلي في تحاشيته اعترض صدر الشريفة بما يشبه **قوله**  
 القبض شرط في الهبة **اقول** في التخصيص اشكال لان  
 الدليل بعينه جار في الارث ايضاً وهو انه اذا لم يقبض التقدود  
 لم تبطل المفاوضة لان الدين لا يصلح ان يكون راس مال لها فاذا  
 قبضه الا ان ازداد مال احدهما من جنس مال المفاوضة و  
 فنظرت المفاوضة ولهذا قال العلامة السنفي بعد هذا التفسير  
 الدليل وبهذا اوضح ان قوله في الهداية ووصول اليه يرجع الي  
 الهبة والارث فالنظر في الكفاية انتهى **وقد علمت** ما في ذلك  
 وعلمت ان عدم تسليحه امر واضح لان الدين لا يجري في المالين  
 ليكون علة لها وعلمت ان الموروث تقداً به زيادة مال احدهما  
 وليس كالدين الموروث قبل قبضه **وقال** العلامة القهستاني  
 شارح النفاية وان ورث احدهما ما تصعب فيه الشركة او وهب لم  
 او تصدق عليه او وصي له ما تصعب فيه الشركة من التصدي وغير  
 وقد قبض الوارث او الموصي له او غيره وانما لم يشي الفعل لانه  
 معطوف باو فيشترط قبض كل كما في شرح الطحاوي والنظم وقاضي  
 خان والمستطفي والتنفيذ وغيرها وعبارة الهداية كما لم يشي  
 ولا يستعرب ان القبض شرط في الهبة فقط كما ظن صارت المفاوضة  
 عنانا في جميع التمارين لا تنفكا المسأوة والتخصيص غير ظاهر فانه  
 اذا قيد شرط من شروطها صارت عنانا كما في شرح الطحاوي  
 وغيره انتهى وكان الاولى ان يقول ويطلقها بما ذكر ليس قيداً  
 بل ميتاً لانهما تبطل بفوات غيره من شروطها اذ ليس في العبارة  
 ما يقتضي التخصيص **بذلك** في قاضي خان ولا في التنف ما  
 ادعاه وقد بينا ما في شرح الطحاوي وما في متنه وما في المسوط  
 من احتمالها ما نص عليه الامام السفينائي وما مفيد عبارة  
 الاكمل في العناية بمثل ما في النهاية من اختصاص القبض بغير  
 التقيد المذكور وبذلك تسليحاً بخصوص صدر الشريفة وان حال  
 بائناً وادفع الاعتراض المتقدم بتأنيده والله يخص برحمته من  
 يشاء والله ذو الفضل العظيم وهذا اعناية جهده العاجز المحقر  
 الذمير وسطن رجا الثواب من الخواد الكرم ليمان مذنب  
 الامام الاعظم المقدم على كل امام علم وحصل كشف الشبهة

مما برتصيه

كراس  
١٧

مما برتصيه زوال العلم والاتصاف الخالص عن الضعيفة  
 والاتصاف الناظر لما به نفع الطلاب ونحصل ما به القبول  
 في الماب وليس ذلك الا بعد المصطفى صلى الله عليه وسلم  
 وبركة صاحب المذهب زاده الله فضلاً وشرقاً وحصل  
 التخرج في منتصف شهر صفر الحزري في جمعة الليل  
 وقت التعليل بالتمخر ستة وستين  
 بعد الالف وسال الله سبحانه  
 المان بفضله ان يتفجع بها  
 ويقرها الطلاب  
 للعلم ومن كان  
 من اهله  
 احين  
 ٢٢٢  
 ٢٢

**الاقناع في الرهن والمرتهن ٥٦**  
 اذا اختلفا في الردول  
**بذكر الضياء**  
 للشيخ حسن  
 الشربلج

بسم الله الرحمن الرحيم رت يسر  
**الحمد لله** المنعم الوهاب والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
 المودع بحم الكتاب وعلى اله واصحابه والتابعين ثم الماب  
**ويقول** فقوله حسن الشربلج ان ادم الله تعالى عليه فضله  
 المورث قد الرهن من حيث طاعته تحفظه الله تعالى وحقق  
 له بعينه ان اجيب بنقل صريح فيمن يقبل قوله من الرهن والمر  
 اذا اختلفا في رد الرهن ولم احد ذلك نصوصاً بما يطمين  
 الخاطر بالوقوف عليه سرور الذي لولا الهداية وقع العديير

تهن

الألوكة